دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغاربية

الأستاذة: سناء منيغر، أستاذة مؤقتة

قسم الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: لقد أصبح تعزيز المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي ومن أهم مجالات النشاط لكثير من منظمات المجتمع المدني، لا سيما في مجال السياسة. في هدا الصدد، يمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تسهم في إرساء دعائم الديمقراطية من خلال تعزيز آليات حكم مدعمة للمساواة بين الجنسين ومعززة لعمليات صنع القرار تكون مفتوحة وشاملة وشفافة.

Abstract: Promoting gender equality as an integral aspect of a democratic society has become a key area of activity for many civil society organizations, particularly in the sphere of politics. In this regard, civil society groups can contribute to democratic consolidation by strengthening governance mechanisms in support of gender equality and promoting open, transparent and inclusive decision-making processes.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

إن بروز فكرة المجتمع المدني على ساحات النقاش الفكري والسياسي والاجتماعي خلال العقود الأخيرة، قد ارتبط بمستوى التقدم الكبير الذي شهده هذا المفهوم في أداء أدواره ووظائفه العملية، والانتقال الكبير لمضامينه الأساسية من مستوى التنظير الفكري، إلى دائرة الفعل والتأثير الميداني في صنع وبلورة السياسات العامة، سواء على المستويات الوطنية أو الدولية.

وتظهر أحد أهم جوانب التأثير المتزايد للمجتمع المدني، في دوره المحوري في تفعيل مشاركة جميع أفراد المجتمع ضمن مختلف مناحي الحياة، وتمكينهم من التعبير الحر عن آرائهم ووجهات نظرهم إزاء قضايا الصالح العام المشترك، وبالخصوص التركيز على مشاركة الفئات الضعيفة والهشة والتي تأتي في مقدمتها شريحة النساء، حيث لا تزال تواجه المرأة (ومن بينها المرأة المغاربية) العديد من العقبات والتحديات بدءا من القوانين التمييزية، وارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض المشاركة النسائية، وأخيرا وليس آخرا ثقافة التبعية الاجتماعية والهيمنة الذكورية.

في هذا الإطار سنتطرق في هذه الورقة إلى الإطار المفاهيمي لكل من المجتمع المدني والمشاركة السياسية (أولا)، ثم نستعرض بعد ذلك طبيعة العلاقة بين نشاط وحراك المجتمع المدني من جهة، والمشاركة السياسية للمرأة المغاربية من جهة أخرى، بالتركيز على أربعة مجالات للنشاط التي يمكن أن يبرز فيها دور المجتمع المدني في هذا الخصوص، مع تحديد العوائق والصعوبات التي تعترض نشاط المجتمع المدني في هذا الشأن.

أولا: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والمشاركة السياسية

شهدت العقود القليلة الماضية بروز عديد المصطلحات الجديدة ذات الدلالة على قاموس الفكر والسياسة والمجتمع، رغم الاختلافات الكثيرة بين أنصارها ومعارضيها...، وأحد هذه المصطلحات هو مصطلح المجتمع المدني، ولما كانت دراستنا في هذا البحث مرتبطة بمصطلح آخر هو المشاركة السياسية سنقوم بتعريف هذه الأخيرة مع تبيان مدلولها في الممارسة الديمقراطية المعاصرة وذلك على النحو التالي أدناه.

المنارة للاستشارات

1: ماهية المجتمع المدني

1-1: تعريف المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني مفهوما غربي النشأة، شاركت في بناء صياغته مدارس فكرية وإيديولوجية متعددة، عبر مراحل تاريخية متباينة؛ بدءا بأرسطو طاليس الذي استخدمه كمرادف للدولة وصولا إلى انطونيو غرامشي الذي طور هذا المفهوم باعتباره بناء فوقيا يؤدي دورا توجيهيا للسلطة [1].

نتيجة لذلك سيقت تعريفات متعددة للمجتمع المدني بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة، وأيضا باختلاف الفلسفات ومناهج المعرفة التي تناولته بالدراسة، فهناك من أورد تعريفا إجرائيا مشتركا له بكونه" مجموع المنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي الذي لا يستهدف الربح، ولا تستند فيه العضوية على عوامل وروابط الدم والوراثة" [2].

وفقا لهذا التعريف، يعكس المجتمع المدني في معناه الواسع فضاء للحرية (مساحة ممتدة بين الفرد والدولة) يلتقي فيه الناس بإرادتهم الحرة، ويأخذون المبادرات من أجل أهداف أو مصالح أو تعبيرا عن مشاعر مشتركة، وهو ما يجعله غنيا في تداعياته بالنسبة إلى عمليتي الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية [3].

في هذا السياق يرى البعض أنه لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني بمفهومه المتداول عند دول الغرب، كون الدول العربية والإفريقية عموما لازالت في طور تأسيسها للمجتمع المدني، ومن ثم لا يمكن ضبط مفهومه بدقة على الأقل في الوقت الراهن، إلا من خلال بعض التجليات له في عناصر ملموسة وواقعية يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع، وحسبهم فالمجتمع المدني في هذه المرحلة هو "مجموع الجمعيات والتنظيمات العاملة في الميدان الاجتماعي، والتي تهدف في آخر المطاف لتحقيق التنمية الاجتماعية" [4].

من جهة أخرى، يعرف الدكتور العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه "شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه

المنارة للاستشارات

خاص... وتضم الأطباء والمهندسين والنقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين..." [5].

1-2: أركان ومقومات المجتمع المدني

أ-**الركن التنظيمي (المؤسسي):** يظهر في ضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد وفقا لنظام معين يتم الاتفاق عليه، سواء كجمعية أو نقابة أو منتدى...

ب-الركن القيمي (الأخلاقي): تجسده مجموع المعايير والقيم التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني فيما يخص إدارة العلاقات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين الدولة من جهة أخرى، نذكر منها قيم التسامح، الحرية، المساواة، القبول بالتعدد واختلاف الرأي، احترام الآخر، فضلا عن قيم المشاركة وحل الخلافات بالطرق السلمية...

ج-ركن الطوعية: بمعنى قيامه على المشاركة الإرادية، وهو ما يميز المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية التقليدية، وهنا تعتمد المنظمات على الخدمات شبه المجانية والمجانية، التي يقدمها منتسبوها والمتعاونين معها، مع نسبة محددة فقط من العاملين الدائمين فيها لقاء أجر معقول.

د-ركن الاستقلالية: ويقصد به الاستقلالية المالية، التنظيمية والإدارية عن سلطة الدولة وهيمنتها. [6]

هـ-الاستقلالية **المالية:** الذي يكون مصدره الدعم المحلي أو الخارجي والتبرعات. كما توجد منافذ محلية ودولية متخصصة لدعم المنظمات غير الحكومية، حيث تقوم بتعريفها للجهات المتبرعة والمانحة للهبات المالية، بوسائل مختلفة منها الإعلام وشبكات المعلومات المحلية والدولية.

و-الاستقلالية **التنظيمية والإدارية:** فهي تدير أنشطتها ذاتيا ولا ترتبط بأحزاب سياسية ولا تسعى إلى الوصول إلى السلطة، مع إمكانية إقامة علاقات عامة مع مختلف الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع، وكذلك إمكانية أدائها لوظائف سياسية مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة. [7]

1-3: عوامل التأثير في فعالية نشاط المجتمع المدني

المنارة للاستشارات

تقف مجموعة من العوامل وراء التأثير في طبيعة عمل ونشاط المجتمع المدني ومنظماته ومستوى تطوره ودرجة تأثيره في القضايا التي تخص المجتمع، ومن ثم محاور أنشطته وتأثيره السياسي ومستوى الضغط الذي يمارسه على حكومات الدول، وكذا قدرته على إيصال صوته إلى مراكز القرار، والمشاركة في رسم ملامح النتائج الانتخابية الدستورية وأيضا التأثير بفعالية في بنود السياسة العامة.

أ-**العامل الديمغرافي:** يؤثر العامل الديمغرافي وتوزيعه داخل الدولة، على مستوى الأنشطة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني، وكثافتها ومواقع تأثيرها جغرافيا.

ب-**عامل التكوين الاجتماعي للسكان:** يتجلى هذا العامل في مستوى الانتماء في منظمات المجتمع المدني، وبالنتيجة خارطة تلك المنظمات وأنواعها ومدى تأثيرها.

ج-**مستوى التطور في البناء الديمقراطي:** للمؤسسات السياسية والدستورية، الذي يتيح لمنظمات المجتمع المدني، أن تمارس دورها الاجتماعي بشكل حضاري وفق تقاليد ديمقراطية، ومن ثم تأثيرها على المسار السياسي وقراراته.

د-**درجة انفتاح النظام السياسي:** ويعنى به انفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعملية صنع القرار، والتي تكون قاعدتها الرئيسة منظمات المجتمع المدني، وبالنتيجة ستساهم هذه المنظمات في دورة القرار السياسي.

هـ-**العامل الاجتماعي والاقتصادي:** إن انسحاب الدولة أو التقليل من حضورها في مجالات وقطاعات معينة، من قبيل التعليم، الصحة، الإعلام... من شأنه أن يشجع منظمات المجتمع المدني لسد وملء الفراغ الناشئ في تلك القطاعات، سواء بتقديم الخدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانية أو تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات. (8)

1-4: تصنيف مكونات المجتمع المدني

أ-**مجموعات المصالح الخاصة:** تتمثل في المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات، التي تلتئم فيها شريحة معينة، ترتبط فيما بينها باهتمامات ومصالح مشتركة، ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية ومهنية، تحدد السياسات التي تدعوا إليها، وتدافع عنها، كما يمكن لهذه المجموعات أن تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام، تقع خارج الأمور التي تخصها مباشرة.

المنارة للاستشارات

ب-مجموعة المصالح العامة: وهي مكونات المجتمع المدني التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام الذي يخص المجتمع ككل، وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تشكل جزءا من جماعات الضغط السياسي، إلا أنها تمتلك دورا اجتماعيا وتنمويا وحضاريا. كما يمكنها في حال ارتقائها بمستوى أدائها، أن تشكل قاعدة معلوماتية واسعة لمراكز القرار السياسي. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المنظمات البيئية، منظمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية، منظمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية، منظمات حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حماية الطفل، رعاية الأسرة، الأمومة والطفولة.

ج-هيئات الإعلام ووسائله غير الحكومية: هي هيئات غير ربحية مستقلة في سياساتها وبرامجها وميزانياتها، لكنها تعتمد على الدعم المالي. ويدخل ضمن هذه المجموعات الصحفيون العاملون في مؤسسات الصحيفة المقروءة والمسموعة والمرئية، ولهذه المجموعات دور كبير في بناء القاعدة المعلوماتية لمراكز القرار نظرا لتأثيرهم الاجتماعي الواسع والذي سينعكس حتما على الساحة السياسية.

د-مكونات المجتمع العلمي: تتمثل فيما يطلق عليه باسم "تجمعات المجتمع العلمي"، والتي تتضمن المراكز البحثية والمؤسسات العلمية، والروابط الأكاديمية التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون وأصحاب الرأي والفكر. وهي بذلك تشكل بوصلة مهمة في توجيه الرأي العام.

هـ-واجهات المؤسسة الدينية: تتشكل من مجموع الهيئات الدينية والجمعيات المتخصصة أو المهتمة بالتوعية والتثقيف في المجال الذي يخص الدين. ولا يخفى على أحد أهمية هذه المكونات في تحقيق فعل التأثير الاجتماعي والسياسي، سواء في صنع القرار أو توجيهه، فضلا عن كونها تمثل امتدادات طبيعية لحركات وتنظيمات سياسية عديدة على مستوى القاعدة الشعبية. (9)

2-ماهية المشاركة السياسية

السياسة كمفهوم عصري تعني ممارسة العملية السياسية بكل مكوناتها وبمختلف مراحلها ودرجاتها فيما يخص شؤون الحكم وشؤون الناس، وتعني الاشتراك في التشريع وتكوين

المنارة للاستشارات

التجمعات السياسية أو الحقوقية، وفي أحيان كثيرة تأخذ السياسة العصرية شكل معارضة الحاكم والاعتراض على أدائه ومناقشة أو تناول أمور الحكم.

وعرفت المشاركة السياسية بأنها" تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صباغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي".

ويمكن تعريف المشاركة السياسية للمرأة في العموم بأنها تعزيز دور المرأة في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة، والقرارات السياسية، والتأثير فيها واختيار القادة السياسيين، وهي مشاركة أوسع من جانب المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وتسيير الشأن العام. (10)

ثانيا: واقع المرأة والمجتمع المدني في الدول المغاربية وتأثيره على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

يختلف وضع وواقع المرأة المغاربية بين دولة وأخرى بل وبين النساء داخل الدولة الواحدة، تبعا لاختلاف ظروفهن الموضوعية الخاصة بكل مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتبعا للهامش الديمقراطي المتاح لهن داخل أسرهن مرورا في اتجاه محيط النظام الوطني للدولة التي يعشن فيها.

من جانب آخر، فإن واقع المجتمع المدني العربي إجمالا يشهد قصورا واضحا والسبب في ذلك يعود إلى البنية الشمولية التسلطية للسلطات الحاكمة في البلاد العربية، لكن تظل فعاليات المجتمع المدني تنشط في دول المغرب العربي نسبيا دون غيرها من الدول العربية، وذلك بحكم قرب هذه الدول من الدول الأوروبية.

لكن، بالرغم من وجود طفرة ظاهرة في الاهتمام بقضايا المرأة، على المستوى المغاربي، وكذا تطور الخطاب السياسي تجاه قضايا المساواة، وتبني الحكومات برامج مختلفة في هذا الشأن، والنمو المتسارع للمنظمات الحكومية المعنية بالنهوض بحقوق المرأة، ظلت النساء يعانين العديد من أوجه التمييز، ربما باستثناء مجال التعليم، حيث أصبح للبنات الغالبية في بعض مراحل ومسارات التعليم. (11)

المنارة للاستشارات

1: واقع المرأة والمجتمع المدني في الدول المغاربية

1-1: واقع المجتمع المدني في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)

بالرغم من التطورات الهامة التي شهدتها المجتمعات العربية ومنها المغاربية كظهور فاعلين جدد، وفي مقدمتهم منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة، وتسارع حركة المجتمع المدني الناشئ وزيادة نشاطه واستخدام أدوات جديدة لم تكن معروفة من قبل لتعبئة المواطنين.

إلا أن مؤسسات المجتمع المدني تظل تعمل في بيئة غير مواتية تماما، فهي لا تحظى بتمويل كاف، وتواجه تعقيدات إدارية وقانونية، وتتعرض للقمع من جانب سلطات الأمن، وتواجه ثقافة لا تشجع على المشاركة، إلى جانب النشأة المتعثرة لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وحداثة تكوينها حتى أن أقدمها على المستوى العربي يعود إلى أقل من أربعين عاما، فضلا عن ارتباط هذه النشأة باستمرار القيود القانونية التي تتخذ أشكالا متعددة. (12)

وقد لوحظ وجود اتساع نسبي في هامش الحريات المتاح في دول مثل الأردن والمغرب، حيث توجد حرية تشكيل الأحزاب والمشاركة السياسية بصورة أوسع مما هو متاح في بقية الدول العربية. لكنها تبقى غير كافية، فعلى الرغم من وجود عشرات الآلاف من منظمات المجتمع المدني في الدول العربية (حيث قدر عدد الجمعيات غير الحكومية بحوالي 25,000 في الجزائر و7,000 في تونس) إلا أن عين تلك الدول تقوم بحملات منظمة لتحجيم عمل هذه المنظمات وتجريدها من محتواها الديمقراطي عبر استراتيجية ثنائية من الاحتواء والقمع. (13)

وعليه، فإن القيود القانونية التي تحيط بعمل المجتمع المدني تحد في واقع الأمر من تأسيس هذه المنظمات وتؤدي إلى بروز ما يسمى بـ "المجتمع المدني العشوائي"، ومن ثم انصراف كثير من المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومراكز البحوث عن صيغة الجمعيات الأهلية التي يقيدها القانون إلى صيغ قانونية أخرى.

من جهة أخرى تواجه منظمات المجتمع المدني إشكالية التمويل بوصفها إحدى مرتكزات عمل المؤسسات، خاصة وأن الدولة لا توفر غالبا التمويل اللازم لهذه المؤسسات. كما أن احتكار المعلومات على المستوى القومي، فضلا عن التقاليد البيروقراطية في تداول

المنارة للاستشارات

المعلومات الرسمية، يؤثر سلبيا على أداء مؤسسات المجتمع المدني، خاصة تلك العاملة في مجالات البحوث والتنمية وحقوق الإنسان.

أما بخصوص مجال الإعلام والنظام الاتصالي، فإن عدم إفساح وسائل الإعلام مكانا للإعلام المتخصص في مجال حقوق الإنسان إلا في حالات نادرة، قد تم تجاوز آثاره السلبية بشكل نسبي نتيجة للتأثيرات الإيجابية الناتجة عن تكنولوجيات الاتصالات مثل الانترنت والبريد الالكتروني التي ساهمت في حرية تدفق المعلومات والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني، إضافة لذلك فإن تزايد عدد الفضائيات وأثره الإيجابي على الرسالة الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان.

مما سبق، يتوجب على الدول المغاربية والعربية على وجه العموم مواكبة التغيرات وأطروحات الحكم الجيد القائم على الشفافية، والفصل بين السلطات، وحقوق المرأة والإصلاح القضائي، وضرورة تجسير الفجوة بين النصوص القانونية والواقع الفعلي، وضرورة مواكبة أي إصلاح حقيقي بإصلاح تشريعي يراعي تفاصيل الخريطة الاجتماعية لأية دولة، حتى لا تظل المؤسسات مهددة بالإغلاق عند أي مواجهة مع الحكومة. (14)

1-2: واقع المرأة في الدول المغاربية

بالرغم من أن النساء تشكل ما نسبته 50 في المائة من سكان العالم فإنها تظل ممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات صنع القرار على جميع مستويات الحكم، وفي جميع أنحاء العالم لا تزال المرأة تفتقر إلى الموارد والقيادة السياسية، (15) أين لا يزال تعزيز مشاركة المرأة المتساوية في الحياة العامة عملا في طور التقدم إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم عموما والعالم العربي والمغاربي خصوصا.

وفيما يتعلق بمؤشرات مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتفعيل هذا الدور، بقيت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قابعة في مؤخرة التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ لا تزيد نسبة المقاعد البرلمانية التي استحوذت عليها النساء في المنطقة عن 15 في المائة (تونس 11.5 في المائة والمغرب 10.5 في المائة والجزائر 6.2 في المائة سنة 2002)، في حين بلغت النسبة في دول أوروبا الشمالية حوالي

المنارة للاستشارات

39.5 في المائة وفي أمريكا 16.5 في المائة وفي أوروبا الغربية 15.5 في المائة وفي آسيا 15.2 في المائة.

هذا ولا يتم انتخاب المرأة بسبب جدارتها بل يعزى ذلك غالبا إلى صلاتها بالشخصيات الذكورية المهمة (كالأب، الزوج)، وبالتالي فإن الحقائب الوزارية المخصصة للمرأة هي نادرة في الأصل (تم تسجيل أعلى نسبة لحضور النساء على رأس الوزارات في تونس حيث قدرت بـنحو 3.2 في المائة)، وحتى وإن وجدت فإنها تمنح عادة حقائب مثل الشؤون الاجتماعية (المرتبطة بقضايا الأطفال أو المعاقين...) أو الثقافية، بدلا من منحها الثقة الكاملة في إدارة ملفات وحقائب أكثر أهمية كوزارتي المالية والخارجية وهي امتداد لوظائفهن التقليدية كربات بيوت وأمهات. (16)

من هنا، نستشف أن سيادة الثقافة الذكورية على المستويين الاجتماعي والسياسي لازالت تشكل العقبة الأكبر أمام تقدم المرأة، أين لا يزال المجتمع وبصفة خاصة الأحزاب المحافظة والأحزاب الدينية غير متقبلة لمشاركة المرأة السياسية. كما تؤدي الأحوال الاقتصادية وارتفاع نسبة الأمية والفقر خاصة في أوساط النساء إلى صعوبة انخراط المرأة في المشاركة السياسية وبوجه خاص الترشح في الانتخابات.

2: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة المغاربية

لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الحق في تكوين الجمعيات والانخراط فيها، والحق في المشاركة السياسية، وفي الحياة العامة، باعتبارها من الحقوق والحريات الأساسية لكل الأفراد، على أساس المساواة ودون أي تمييز، وهي تشكل في مجموعها شروطا لا يغني بعضها عن الآخر لقيام وتطور البناء الديمقراطي للمجتمع.

وبالتالي، فإن الحاجة الملحة للتطوير السياسي الشامل داخل الدول المغاربية، تتطلب إعادة صياغة متطلبات المشاركة السياسية للمرأة، وخلق مساهمة سياسية فعالة لها، وفق اتباع منظومة متكاملة من الآليات تجمع بين الآليات التشريعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية والمؤسسية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون فتح الباب واسعا أمام الحراك المجتمعي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، خاصة مع ما تبذله من جهود لدعم التنمية، والدفع

المنارة للاستشارات

نحو فتح قنوات شرعية للمشاركة الشعبية وتنمية الديمقراطية، والمساهمة في بلورة مفهوم المواطنة، وتفعيل العلاقات الاجتماعية.[17]

2-1: دعم المرأة للدخول في السياسة والتقدم في حياتها المهنية والسياسية

في البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر-تونس-المغرب) استجابت منظمات المجتمع المدني وبالخصوص المنظمات النسائية لاحتياجات المرأة، ولعبت دورا هاما في دعم دخول المرأة لعالم السياسة والتقدم في حياتها المهنية والسياسية، من خلال بناء الثقة في قدرة وإمكانيات المرأة، وزيادة التعددية في الحوارات المدنية ورفع مستوى الوعي حول قضايا المرأة وحقوقها.

وتسعى المجموعات النسائية إلى تأسيس شبكات وتحالفات واسعة النطاق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لدعم إدراج بعد النوع الاجتماعي في أولويات التحول الديمقراطي، وتنفيذ حملات واسعة للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة.

في هذا الصدد، قد ثبت أن دور منظمات المجتمع المدني في البلدان الثلاث كان على درجة قصوى من الأهمية في خلق تحالفات وائتلافات لدعم مشاركة المرأة السياسية وبناء قدراتها كناخبة ومهاراتها القيادية كمرشحة. [18]

2-2: مكافحة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والدفاع عن حقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام

تسعى منظمات المجتمع المدني جاهدة لمكافحة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والدفاع عن حقوق المرأة من خلال وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية، كون وسائل الإعلام على المستويين الوطني والمحلي وحتى الدولي لها التأثير الأقوى في تشكيل الرأي العام، لذا يدخل ضمن صميم أهداف المجتمع المدني التصدي لمعالجة الصورة النمطية للمرأة التي تقتصر مشاركتها على دورها داخل نطاق الأسرة، وتسهم في تحسين صورتها.

2-3: التواصل مع السلطات التنفيذية والتشريعية لدعم مأسسة المساواة بين الجنسين في الأطر الهيكلية والسياسات

المنارة للاستشارات

تسعى مؤسسات المجتمع المدني العمل جاهدة على تقديم آرائها واقتراحاتها البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة، أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند اتخاذ القرارات الحكومية عامة وصياغة القوانين خاصة. حيث تمثل هذه المؤسسات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية. (19)

كما يقع على عاتق المجتمع المدني العمل على التحصين الدستوري لحقوق المرأة عبر تقييم أثر الإطار القانوني على المرأة وعلى مشاركتها في الانتخابات من خلال تحديد مدى ضمان دستور البلاد للمساواة على صعيدي حقوق الإنسان للمرأة، وفرص المشاركة السياسية لها، وكدا التحرر من التمييز القائم في حقها والمبني على أسس المنظور الجنساني، وإذا كان الدستور صامتا أو غامضا أو أقل من المتوقع فيما يتعلق بحقوق المرأة في المساواة، فقد يقدم ذلك أفكارا بشأن مكانة المرأة في المجتمع وفي الساحة السياسية.

من جانب آخر، يمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من التشريعات الأخرى على حقوق المرأة في المساواة ومدى مشاركتها في العملية الانتخابية. لذلك من المفيد مراجعة القوانين الأخرى للحصول على أفكار في السياق القانوني الأوسع التي قد تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة العامة، ولا سيما في الأدوار القيادية ومواقع صنع القرار. (20)

وفي تونس بعد الثورة أين تم تعليق دستور عام 1959 وإنشاء مجلس تأسيسي وطني جديد لصياغة دستور جديد، كان لمنظمات المجتمع المدني دور هام لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة وكذلك كان لها دور محوري في إصدار المرسوم رقم 35 في عام 2011 الذي يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة.

وعلى الرغم من أن المرأة ليست ممثلة تمثيلا كافيا في صنع القرار (فقط وزيرتان وكاتبة دولة واحدة في الحكومة) إلا أن مشاركتها في الجمعية التأسيسية فعالة (36 في المائة)، وهو الأعلى في المنطقة العربية ويزيد بنحو 6 في المائة عن متوسط تمثيل المرأة على مستوى العالم. كما تم تشكيل كتلة قوية من النساء من جميع الأحزاب في الجمعية من أجل الدعوة إلى مجلس إدارة انتخابية مستقل، وإلى توازن بين الجنسين في مشروع الدستور والتشريعات الجاري صياغتها حاليا واحترام الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة بين الجنسين،

المنارة للاستشارات

وأيضا المطالبة بتمثيل أكثر عدلا للمرأة في السياسة من خلال استخدام التكافؤ الرأسي والأفقي، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة على جميع المستويات. [21]

2-4: العمل في إطار الأحزاب السياسية لتشجيع أكبر للمساواة بين الجنسين في هياكل وسياسات وعمليات وممارسات الأحزاب

تدخل في مجال اهتمام ونشاط مؤسسات المجتمع المدني مختلف السياسات والعمليات والإجراءات والممارسات التي من شأنها أن تسهل أو تعيق التقدم السياسي للمرأة، بالتركيز على عملية القضاء على التمييز المباشر وغير المباشر ضد النساء في اللوائح الداخلية للأحزاب، ومأسسة المساواة بين الجنسين في الوثائق التأسيسية للأحزاب.

لكن مع التيارات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والثقافية السائدة وغياب المرأة عن مواقع صنع القرار فمن غير المحتمل أن يتم انتخاب المرأة، حيث أن تلك الظروف أضعفت قدرتها على المنافسة على قدم المساواة مع الرجل. فضلا عن أن المشاركة السياسية قد تكون غير متاحة على نطاق واسع للطبقات العاملة أو المرأة الريفية، كما أن انتشار التيار المتشدد جعل من الصعب على المرأة أن تقوم بحملاتها الانتخابية على الوجه المناسب.

وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية المدنية تزعم أنها تؤمن بدور المرأة في البرلمان، إلا أنها ليس لديها في حقيقة الأمر ثقة كاملة في قدرات المرأة، ناهيك عن نظرة الأحزاب المتشددة لحقوق المرأة أو دورها، وفي واقع الأمر، فإنه عندما يتعلق الأمر بالممارسة الفعلية، يكون وجود النساء أمرا شكليا فقط لا يتيح لهن الوصول إلى قمة القوائم الحزبية، لذلك ينبغي وضع مبادئ ثابتة فيما يتعلق بمشاركة المرأة، وقد كانت الأنظمة المطبقة في تونس (مبدأ المناصفة) أكثر فعالية من الأنظمة التي تطبق في بلدان عربية أخرى. [22]

خاتمة:

لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم لوحدها بدعم المشاركة السياسية للمرأة، بل يتعين العمل في ذلك على مستويات عدة، وبالتالي فإن الحاجة الملحة للتطوير السياسي الشامل داخل الدول المغاربية، تتطلب إعادة صياغة متطلبات المشاركة السياسية للمرأة، وخلق مساهمة سياسية فعالة لها، وفق اتباع منظومة متكاملة من الآليات تجمع بين الآليات

المنارة للاستشارات

التشريعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية والمؤسسية، وهدا ما لا يمكن تحقيقه دون فتح الباب واسعا أما الحراك المجتمعي الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، خاصة مع ما تبدله من جهود لدعم التنمية، والدفع نحو فتح قنوات شرعية للمشاركة الشعبية وتنمية الديمقراطية، والمساهمة في بلورة مفهوم المواطنة، وتفعيل العلاقات الاجتماعية.

الهوامش:

1. مرزوقي عمر، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور"، دون طبعة، دون سنة النشر، ص 34.
2. صبري محمد خليل، "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الإسلامي"، ص2. https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/06/30
3. مرزوقي عمر، مرجع سابق، ص 34.
4. صبري محمد خليل، مرجع سابق، ص 4.
5. منصور مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 303.
6. نادية بونوة، "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 36-37.
7. هيثم طالب الحسيني، "دور وآليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية"، العدد 84 من مجلة النبأ الإلكترونية، تشرين الثاني 2006.
8. مرجع نفسه.
9. مرجع نفسه.
10. محمد سيد فهمي، المشاركة السياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 50_57.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو الحرية في العالم العربي"، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2005، ص 88.
12. ممدوح سالم، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية 21-22 يونيو 2004، ص 19-20.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو الحرية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 126.
14. ممدوح سالم، مرجع سابق، ص 23.

المنارة للاستشارات

15. Handbook on promoting Women's participation in political parties, OSCE Office for democratic institutions and human rights, Poland, 2014, p129

16. Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements : Moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002.

17. دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بولندا، 2012، ص 19.

18. تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس القاهرة من 9-10 ديسمبر 2012، ص 24-25.

19. خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة-جمعيات النفع العام-دراسة حالة"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

20. دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، مرجع سابق، 2012، ص 15.

21. المنتدى الشبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة، مرجع سابق، ص13.

22. مرجع نفسه، ص 18.

المنارة للاستشارات